خلال حفل المنظمة بالذكرى الـ 40 لتأسيسها

السادة: «جويك» ساهمت في إعداد الإستراتيجية الصناعية الموحدة لدول المجلس

أكد وزير الطاقة والصناعة القطري الدكتور محمد بن صالح السادة اهمية دور منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) من خلال المساهمة في اعداد الاستراتيجية الصناعية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وشدد السادة في كلمة القاها خلال حفل (جويك) بالذكرى الـ40 لتاسيسها على دور المنظمة في تنفيذ العديد من الدراسات التي كلفت بها من قبل لجنة التعاون الصناعي والتي كانت على الدوام نبراسا ومرشدا لتنفيذ وتحقيق رؤى قادة دول الخليج العربية.

وقال ان «المنظمة وخلال مسيرتها الطويلة سعت لنشر المعرفة الصناعية وتوفير المعلومات والبيانات والتعريف بالفرص الصناعية وطرح المناسب منها للتنفيذ في دول المنطقة وذلك تلبية لمتطلبات شريحة كبيرة من المعنيين من راسمي السياسات وصناع القرار والمستثمرين والباحثين والدارسين والاعلاميين.» واوضح ان «المنظمة استثمرت خبرتها الطويلة في مجال الاستشارات الصناعية في طرح الفرص الاستثمارية في العديد من الصناعات الواعدة اضافة الى الصناعات غير القائمة في دول الخليج وذلك بهدف تعزيز الموقع التنافسي لهذه الدول في المنطقة وخارجها».

واشار الى الدور الاساسي لقطر في ارساء دعائم المنظمة الاولى عندما اطلق الشيخ فيصل بن ثاني بن جاسم آل ثاني (رحمه الله) وزير الصناعة والزراعة الاسبق في دولة قطر مبادرته لانشاء المنظمة في العام 1976.

وبين ان دول الخليج جميعها توافقت على الفكرة ايمانا منها باهمية هذا الكيان الصناعي وضرورة قيامه لتحقيق التكامل الصناعي بين دول الخليج العربية وادراكا منها لاهمية الصناعة ودورها في دعم النمو الاقتصادي.

من جهته اكد الامين العام للمنظمة عبدالعزيز بن حمد العقيل في كلمته ان العقود الاربعة من عمر المنظمة كانت حافلة بالإنجازات وبالنجاح وتلازم مسارها مع ارساء مفهوم التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون حيث كان للمنظمة دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة.

واعرب العقيل عن الاعتزاز بالبصمة التي تركتها المنظمة على العديد من الانجازات المهمة في القطاع الصناعي الخليجي وفي طليعتها انجاز دراسة الخارطة الصناعية لدول المجلس في يونيو 2012 والتي اعدتها بتكليف من الامانة العامة لمجلس التعاون. واشار الى دور المنظمة في اقامة 15 مؤتمرا للصناعيين الخليجيين عقدت دوريا في مختلف الدول الاعضاء الى جانب عشرات الفرص الاستثمارية التي رفدت الصناعة الخليجية بالمشاريع الناجحة والتجارب المثمرة. يذكر ان منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) هي منظمة اقليمية تضم في عضويتها الكويت والامارات ومملكة البحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر واليمن ومقرها العاصمة القطرية الدوحة. وتعمل المنظمة كجهاز استشاري قائم على المعرفة بغرض تطوير الصناعات في المنطقة من خلال توفير البيانات والمعلومات والبحوث المتخصصة والاستشارات والخدمات الفنية للقطاعين العام والخاص في دول المجلس.

وتساهم المنظمة في تحريك ودفع عجلة التنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن اضافة الى سعيها لدعم التكامل والتنسيق الصناعي بين الدول الاعضاء والعمل على تشكيل السياسة الصناعية في المنطقة.

محمد بن صالح السادة

«الملتقى العربي السابع» يضع توصياته للارتقاء بالصناعات الصغيرة والمتوسطة

أكد ملتقى اقتصادي استضافه المغرب أهمية الاعتناء بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الدول العربية باعتبارها من القطاعات الأساسية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

ودعا الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة في بيان تضمن عدة توصيات أساسية من أجل النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية إلى تعزيز مناخ الاستثمار في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية وإعداد أدلة استرشادية للاستثمار في هذه الصناعات بقصد الترويج لفرص الاستثمار المتاحة.

وشدد على دعم وإنشاء المزيد من مؤسسات التمويل في الدول العربية بهدف تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية الموجهة لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بشكل ميسر وفاعل.

وطالب الدول العربية والمؤسسات ذات العلاقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام بدعم وتنمية هذه الصناعات من خلال تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال كما دعا إلى الاهتمام ببناء القدرات وتنمية مهارات العاملين في هذا القطاع وتعزيز الربط بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث والتطوير من ناحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى.

وطلب البيان من الدول العربية والمؤسسات ذات العلاقة بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إنشاء وتمويل الحاضنات الصناعية باعتبارها آليات تنموية تهتم بهذا القطاع لمساعدة أصحاب المبادرات لإنجاز مشاريع قابلة للتنفيذ.

كما دعا الحكومات العربية إلى وضع التشريعات المناسبة وتعزيز الحوافز اللازمة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية مع العمل على الربط بين هذه الصناعات والصناعة الكبرى في إطار رؤية تكاملية.

جانب من الوفود العربية المشاركة في الملتقى العربي

ونظم الملتقى العربي السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي بدأت أعماله أول أمس الأربعاء بالرباط من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وبشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ورعاية من وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والإقتصاد الرقمي المغربية تحت شعار (تعزيز التمويل وفرص الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة) بحضور وفود دول عربية من بينها الكويت.

وشارك وفد دولة الكويت بورقة حول (واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالكويت) قدمها مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي في الهيئة العامة للصناعة عبدالله الهاجري فيما ضم الوفد رئيس قسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية بالهيئة المهندس محمد غنام.

واستعرض الوفد الكويتي أمام الوفود العربية المشاركة في الملتقى تجربة دولة الكويت في دعم ورعاية الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من القطاعات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

العثمان: «كي . نت» وسعت قاعدة خدماتها لتشمل 43 جهة حكومية

قال رئيس مجلس ادارة شركة الخدمات المصرفية المشتركة (كي.نت) محمد العثمان ان الشركة وسعت من قاعدة خدماتها للجهات الحكومية الكويتية لتطال 43 جهة باتت تمتلك قنوات دفع الكتروني.

واضاف العثمان خلال الجمعية العمومية للشركة للاعلان عن ادائها للسنة المالية (2016) المنتهية في 31 اكتوبر الماضي ان (كي.نت) نفذت خلال السنة نحو 4ر29 مليون عملية دفع الكتروني حكومي بقيمة 373 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 3ر111 في المئة.

واوضح ان خدمة الدفع الالكتروني عبر شبكة (الانترنت) شهدت نموا في عدد من الجهات الحكومية التي تستفيد منها إذ بلغت بنهاية اكتوبر الماضي 956 جهة موزعة بين تجار وجهات حكومية وغير حكومية.

واضاف ان حجم العمليات خلال السنة الماضية ناهز 5ر19 مليون عملية بقيمة 697 مليون دينار وبمعدل نمو لهذه الخدمة بنسبة 8ر32 في المئة مقارنة بالسنة السابقة.

وذكر ان خدمة (نقاط البيع) الخاصة ب(كي.نت) تعد ابرز واهم القنوات التي شهدت تطورا ملموسا خلال السنة الماضية إذ قامت الشركة بتشغيل ما يزيد على 49383 جهازا اجريت من خلالها نحو 142 مليون عملية دفع الكتروني بقيمة 7ر7 مليار دينار.

ولفت العثمان الى ان (كي.نت) تقوم حاليا بتشغيل وادارة نحو 700 جهاز (صراف آلي) في السوق الكويتي نفذت من خلالها 61 مليون عملية سحب آلي بقيمة 2ر6 مليار دينار خلال السنة المالية الماضية.

واضاف ان عام 2016 كان "استثنائيا" حيث حققت الشركة ارقاما قياسية بتنفيذ نحو 226 مليون عملية دفع الكتروني بلغت قيمتها 7ر14 مليار دينار كويتي عبر مختلف وسائل الدفع الالكتروني الخاصة بها لتبلغ نسبة النمو الاجمالي نحو 7ر14 في المئة.

وتاسست شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي. نت) عام 1992 بمشاركة البنوك المحلية الكويتية وتهدف الى ربط انظمة هذه البنوك لتوفير جملة من الخدمات المصرفية.

الأردن تتسلم منحة أمريكية بقيمة 470 مليون دولار

عماد فاخوري

أعلنت الحكومة الاردنية عن تحويل الولايات المتحدة الى حساب خزينة المملكة منحة بقيمة 470 مليون دولار ليصل بذلك اجمالي الدعم الامريكي للاردن حوالي 812 مليون دولار العام الجاري.

وذكرت وزارة التخطيط الاردنية في بيان ان المبلغ سيدعم «الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تنتهجها الحكومة الاردنية كما سيوفر دعما مباشرا للموازنة في عدد من القطاعات مثل المياه والري والتعليم والصحة والطاقة والعدالة».

وبينت أن اجمالي قيمة المنحة تضمن اربع اتفاقيات وقعها الجانبان في اكتوبر الماضي «بزيادة تبلغ حوالي 212 مليون دولار عن القيمة الأساسية للمساعدات الاقتصادية الواردة في مذكرة التفاهم التي تحكم المساعدات الامريكية للمملكة خلال الفترة 2015-2017 والتي وقعها الجانبان في فبراير العام الماضي».

ونقل البيان عن وزير التخطيط الاردني عماد فاخوري قوله ان المساعدات الأمريكية لبلاده تعكس مستوى العلاقة بين الجانبين مؤكدا تطلع الأردن للمزيد من التعاون «لاثره الكبير في دعم تنفيذ الخطط والبرامج الاصلاحية والتنموية الوطنية».

وكان الجانبان الاردني والامريكي اتفقا في نوفمبر عام 2014 على ان تقدم واشنطن مساعدات سنوية (عسكرية واقتصادية) بقيمة مليار دولار للأردن من خلال مذكرة تفاهم تحكم المساعدات الامريكية للمملكة للفترة 2015-2017.

ووفق بيانات رسمية اردنية يشكل برنامج المساعدات الاقتصادية والتنموية الامريكية للاردن احد اكبر برامج المساعدات الامريكية في العالم بقيمة اجمالية بلغت 2ر6 مليار دولار خلال الفترة 2005-2016 عدا مساعدات «تنموية وعسكرية» قدمتها الحكومة الامريكية من خلال الوكالة الامريكية للتنمية الدولية على مدار الستين عاما الماضية.

الذهب يتراجع للأسبوع السادس على التوالي

أسعار الذهب تتراجع

تراجعت اسعار الذهب في الاسبوع المنتهي امس الجمعة للاسبوع السادس على التوالي بعد رفع الفائدة الامريكية.

وتراجعت الأسعار الفورية للمعدن الاصفر 2.2% عند مستوى 1137.4 دولار للاوقية.

وهبطت اسعار العقود الآجلة للمعدن النفيس 1.8% عند مستوى 1135.2 دولار للاوقية.

وقرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال اجتماعه، يوم الاربعاء، 14 ديسمبر، رفع اسعار الفائدة للعمليات الرئيسية للبنك 25 نقطة اساس بنسبة 0.25% لتصل إلى مدى يتراوح بين 0.5% و0.75% من معدلات سابقة بلغت 0.25% إلى 0.5%.

والرفع الحالي هو الاول خلال العام الجاري؛ إذ رفع البنك اسعار الفائدة للمرة الأولى في 12 عاما خلال ديسمبر 2015.

عمان تسجل ارتفاعا في معدل التضخم بنسبة 1.85 في المئة

أظهرت احصاءات صادرة عن المركز الوطني للاحصاء والمعلومات في سلطنة عمان ارتفاعا في معدل التضخم بالسلطنة في شهر نوفمبر الماضي بنسبة 85ر1 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

وذكرت الاحصاءات ان معدل التضخم انخفض بنسبة 2ر0 في المئة مقارنة بشهر اكتوبر الماضي.

ويعزو المركز ارتفاع مؤشر الاسعار خلال شهر نوفمبر الماضي مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي الى ارتفاع اسعار مجموعات رئيسية كمجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وانواع الوقود الاخرى بنسبة 6ر0 في المئة والنقل بنسبة 19ر10 في المئة والاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية بنسبة 61ر0 في المئة.

ولفت الى ارتفاع اسعار مجموعة الصحة بنسبة 66ر0 في المئة والتعليم بنسبة 85ر2 في المئة والمطاعم والفنادق بنسبة 49ر0 في المئة والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 48ر0 في المئة.

ووفقا للاحصائيات انخفض المؤشر العام لاسعار المستهلكين في شهر نوفمبر الماضي مقارنة بشهر اكتوبر الماضي بنسبة 20ر0 في المئة اذ تراجعت اسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 17ر1 في المئة والملابس والاحذية بنسبة 53ر0 في المئة ومجموعة الاثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة المنزلية الاعتيادية بنسبة 61ر0 في المئة. واوضحت ان اسعار مجموعة السكن والمياه وانواع الوقود الاخرى ومجموعات الاتصالات والصحة والثقافة والترفيه والتعليم استقرت في الشهر الماضي مقارنة بشهر اكتوبر الماضي فيما ارتفعت اسعار مجموعة النقل بنسبة 62ر0 في المئة والمطاعم والفنادق بنسبة 10ر0 في المئة واسعار السلع والخدمات بنسبة 06ر0 في المئة.

«كامكو»: أسعار النفط ارتفعت لأعلى مستوياتها خلال 17 شهرا

قالت شركة كامكو للاستثمار إن اسعار النفط ارتفعت لاعلى مستوياتها خلال الـ17 شهرا الماضية عقب اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) بنوفمبر الماضي والذي اسفر عن اتفاق لخفض انتاج النفط العالمي.

واضافت الشركة في تقريرها ان معدلات خفض الانتاج المتفق عليها بين (أوبك) والمنتجين من خارجها كانت اعلى بكثير من اتفاق سبتمبر 2016 اذ تم الاتفاق على قيام المنتجين العالميين بخفض الإنتاج بمعدل 8ر1 مليون برميل يوميا بداية من الشهر المقبل.

وذكرت أن الاتفاقية من شانها الدفع باسعار النفط نحو الارتفاع والتخفيف من حدة الضغط على المخزون النفطي الذي لايزال عند مستويات تاريخية غير مسبوقة.

وافادت بان توقعات (اوبك) تشير الى ان سوق النفط لن يصل إلى مرحلة التوازن قبل النصف الثاني من عام 2017 بعد ان يتراجع المخزون النفطي على اثر اتفاقية تخفيض الإنتاج.

وذكرت أن وكالة الطاقة الدولية توقعت بدورها تراجع المعروض خلال النصف الأول من عام 2017 إلا انها اشارت الى اهمية الأسابيع الأولى من بداية تطبيق الإتفاقية الجديدة في تحديد مدى فعاليتها على سوق النفط نظرا لاعتبارات تعاقدية ولوجستية.

وأشارت (كامكو) الى ان سعر النفط الخام ارتفع اكثر من 17 في المئة منذ نهاية نوفمبر الماضي نتيجة للتفاؤل المرتبط بخفض الإنتاج لافتة الى توقعات بعض المراقبين بوصول سعر برميل النفط إلى 60 دولارا امريكيا في 2017 وأن يرتفع الى 70 دولارا في 2018.

واضافت ان وكالة الطاقة الدولية تتوقع ايضا أن يبلغ متوسط سعر البرميل 52 دولارا أمريكيا مع نهاية عام 2016 بعد أخذ الاتفاقيات السابقة في الاعتبار علما بان متوسط سعر خام (اوبك) تراجع بنسبة خلال نوفمبر الماضي مسجلا 2ر43 دولار.